أثرُ تعدُّد الأوجه النحوية في تحقيقِ ترابط المعنى للنَّصِّ القرآنيِّ

م.د. مرتضى سعد جاسم

كلية الإمام الكاظم "عليه السلام" / فرع النجف الأشرف

The effect of the multiplicity of grammatical aspects in achieving the coherence of the meaning of the Quranic text

Prof.Dr. Mortada Saad Jassim

Imam Al-Kadhim College "peace be upon him"

Al-Najaf Al-Ashraf branch

ملخص البحث

يبيِّن هذا البحث أنَّ أغلبَ التعدُّدات الإعرابية الواردة في جملة من الآيات القرآنية لا تقدحُ في جمع النَّصِّ تحت معنًى عامٍ يشمل هذه الاتجاهات في الإعراب، بل تُبيّنُ وضوح المعنى في أكثر ذلك.

وجاءت الدراسةُ في مبحثين يسبقهما تمهيدٌ عن علاقة الإعراب بالمعنى، فالمبحث الأول يتناولُ المفردات المُختلَف فيها، سواء كان التعدّد في النصب فقط أو كان بين رفعٍ، ونصبٍ، وجرٍّ؛ لذلك جمعناها في مبحثٍ واحدٍ، والمبحث الثاني تناول الأوجه الإعرابية في الجمل، وأشباه الجمل، ثُمَّ خاتمة تضمَّنت أهمَّ ما توصلنا إليه في هذا البحث، فإنْ وُفِّقنا فهذا ما كُنّا نصبو إليه، وإنْ لم نُوفَّق فعذرنا أنَّنا اجتهدنا فيه ما استطعنا، والحمدُ لله من قبلُ ومن بعدُ.

الكلمات المفتاحية: تَعدُّد، إعراب، المفردات، الجمل، النحويون.

Abstract

The current research shows that most of the syntactic differences that occur in some of the Quranic verses do not criticize the collection of the text under a general meaning that includes these trends in syntax, but rather show the clarity of the meaning in more than that. The study consisted of two chapters preceded by an introduction about the relationship between syntax and meaning. The first chapter deals with the argumentative vocabulary, whether the differences in the mere accusative or among the ascending, accusative, and prepositional; therefore, it was gathered in one chapter. Moreover, the second chapter tackles the syntactical aspects of sentences and quasi-sentences, and finally, a conclusion contains the most pivotal findings of this research. Eventually, I hope I was successful in this endeavor, which I'm looking forward to, and thanks to Allah before and after.

Keywords: Multiplicity, syntax, Vocabulary, Sentences, Grammarians

المقدمةُ:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسَّلام على سيدنا، ونبينا محمد وآله الطيبين الطَّاهرين. سَبقتْ دِراستنا هذه دراساتٌ كثيرةٌ، تَناولتْ تعدُّدَ الأوجهِ الإعرابية، ودُرستْ بعنواناتٍ متعدِّدةٍ، ومضامين مختلفة، منها بحث ((ظاهرة تعدّد الأوجه الإعرابية في النحو العربي أسبابها وحلول مقترحة)) تحدثت هذه الدراسة عن كشف الأسباب التي دعت إلى تنوّع الأوجه الاعرابية، وبيان أهميتها، ومنها ((تعدّد الأوجه الأعرابية وأثرها في المعنى من خلال إعراب القرآن للنحاس البدلية وغيرُها نموذجًا)) رسالة ماجستير، تناولتْ هذه الدراسةُ- كما هو واضح من العنوان- البدلَ في حالاته الثلاثة: البدل المرفوع، والبدل المنصوب، والبدل المجرور، ومنها ((الاحتمال النحوي وأثره في المعنى القرآني)) تهدف هذه الدراسة إلى بيان أسباب الاحتمال، وأنَّه يؤدي إلى تعدُّد الدلالاتِ، ومن ثَمَّ غابَ على المُعرب بيانُ الأقرب إلى الصَّواب، ومنها ((أنماط المعاني في الأوجه النحوية المحتملة في النص القرآني)) تهدف هذه الدراسةُ إلى بيانِ مسافةَ القُربِ أو البُعدِ الدَّلالي بين هذه الأوجه النَّحوية، ومنها ((تَعدُّد الأوجه الإعرابية لعدد من ألفاظ القرآن الكريم في تفسير ملا صدرا الشيرازي)) تناولتْ الأوجهَ النَّحوية، وبيان الأصوبِ منها، ومنها ((تَعدُّد الأوجه النحوية وأثره الدلالي تفسير الشيرازي نموذجاً)) سعّت الدّراسة إلى إبراز أثرِ اختلاف النَّحويين في الأوجه الإعرابية في تفسير آيات القرآن الكريم، ومحاولة إيجادِ شاهدٍ قرآنيٍّ أو نحويٍّ يُطابق قاعدةً نحويةً معروفةً تجعلُ النصّ أكثرَ قبولاً.

وجاءت دراستنا هذه التي أسميناها بـ(أثرُ تعدُّد الأوجهِ النحوية في تحقيقِ ترابطِ المعنى في النَّصِّ القرآنيِّ)

تدرس الأوجهَ الإعرابيةَ المتعدِّدة في الكلمةِ الواحدةِ، أو في الجملة وتبيِّنُ أثرَ هذه الأوجه في تحقيق ترابطِ المعنى وتقريره، فهي دراسة مختلفة عن سابقاتها، والجهة التي تُدرس الآن لم يتناولها باحثٌ بهذا الشكل الذي درسناه، ونأمل أنْ نكونَ قد وُفِّقنا لذلك.

وسنتعرَّفُ في البحث هذا أنَّ أغلبَ هذه التعدُّدات في الأعاريب لا تقدحُ في جمع النَّصِّ تحت معنًى عامٍ يشمل هذه الاتجاهات في الإعراب، بل تبيّن وضوح المعنى في أكثر ذلك.

وجاءت الدراسةُ في مبحثين يسبقهما تمهيدٌ عن علاقة الإعراب بالمعنى، فالمبحث الأول يتناولُ المفردات المُختلَف فيها، سواء كان التعدّد في النصب فقط أو كان بين رفعٍ، ونصبٍ، وجرٍّ؛ لذلك جمعناها في مبحثٍ واحدٍ، والمبحث الثاني تناول الأوجه الإعرابية في الجمل، وأشباه الجمل، ثُمَّ خاتمة تضمَّنت أهمَّ ما توصلنا إليه في هذا البحث، فإنْ وُفِّقنا فهذا ما كُنّا نصبو إليه، وإنْ لم نُوفَّق فعذرنا أنَّنا اجتهدنا فيه ما استطعنا، والحمدُ لله من قبلُ ومن بعدُ.

التَّمهيد:

لا شكَّ في أنَّ الصِّلات التي تربط الإعراب بالمعنى وثيقةٌ جداً، فإذا كان الإعراب ((عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبنياً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون، أو ما يقوم مقامهما))[1]، فمعنى ذلك أنَّ الإعرابَ كاشفٌ للمعنى بالحركات، أو هو دالٌّ عليه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدُ أنَّ السَّبيل للوصول إلى فهم النَّصِّ القُرآنيِّ، أو غيره من النصوص، لا يكونُ إلا من خلال فهمِ المعنى، فهو الذي يهدي إلى الإعراب، بمعنى آخر يكون المعنى مقدمةً لمعرفة الإعراب، ولعلَّ السَّبيل إلى فهم هذا المعنى ما ذكره ابن هشام (ت ٧٦١هـ)

من أنَّ أوَّلَ واجب على المُعرب أنْ يفهمه ويراعيه في الصِّناعة النَّحوية هو الوقوف على المعنى، بقوله: ((وسألني أَبُو حَيَّان(ت٧٤٥هـ) وَقد عرض اجتماعنا: علامَ عطف بـ(حقلد) من قَول زُهَيْر[٢]:

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّر غَنِيمَةً

بنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى، وَلَا بِحَقَلَّدِ

فَقلتُ: حَتَّى أعرفَ مَا الحقلد؟ فنظرناه فإذا هُوَ سيّء الخُلُق، فَقلتُ: هُوَ مَعْطُوفٌ على شَيْءٍ مُتوهَّمٍ؛ إِذْ المَعْنى: (لَيْسَ بِمُكثِرٍ غَنيمَةً)، فاستعظمَ ذَلِك))[٣].

هذا النَّصُّ يكشفُ عن أهمية المعنى للوصول إلى الإعراب الصَّحيح، ولا أدلّ من قولهم: (أرضعتِ الكُبرى الصغرى)، فإنَّ المعنى أو ما يُسمّى بالقرائن المعنوية هي التي تبيِّن لنا وجه الإعراب، وتميِّز الفاعلَ والمفعولَ، وليس الإعراب وحده، وأحياناً يكون الأمرُ معكوساً وهو أنْ يكون الإعراب مائزاً من المعنى، وكاشفاً له، ومَظهرُ ذلك يتجلّى في أسلوبِ التَّقديم والتَّأخير، فلو قُلنا: ضَرَبَ زيداً عليٌّ، فلم يدلّ على الضَّارب والمضروب إلا حركات الإعراب؛ فكلاهما يصحُّ أنْ يكونَ ضارباً، كما يصحُّ أنْ يكونَ مضروباً، ومن خلال الإعراب نفهم المعنى المراد.

ومهما يكن من أمر فالإعراب والمعنى عاملان مُهمان في تحليل النّصوص والكشفِ عن دلالاتها؛ إذ يكمِّل بعضهما الآخر، وإذا علمنا أنَّ الإعرابَ عاملٌ مهمٌّ في الكشف عن دَلالة النُّصوص فإنَّنا سنكون أكثر تأكيداً في أنَّ أوجه الإعراب كلَّما تعدَّدت زادَ المعنى وضوحاً في الغالب؛ إذ إنّ الأوجه الإعرابية تُزيد من وضوح المعنى، من حيث تكثير الدَّلالات، وإضفاء صِبغة البيان على النّص، وهي ناتجةٌ من اختلاف وجهات النظر، أو بعبارة أخرى تكشفُ عن طبيعة فهم

المعرب للنصِّ، فهي النافذة التي نظر إليها المُعرب للنصِّ، فكلما تعدَّدت الأوجهُ الإعرابية تعدَّدت الفهوم للنصِّ الواحد، ونحن في بحثنا هذا نحاولُ أنْ نجد الخيطَ الرَّابط لهذهِ الأوجه، فربما يظهرُ هذا الخيطُ الرَّابط جلياً للقارئ، فلا يحتاجُ إلى جهدٍ لكي يكشفه، وأحياناً يَخفى، فيحتاج إلى مُتلقٍ حاذقٍ، يستطيعُ أنْ يسبرَ غورَ هذه الأوجه، فيبحثُ لها عن رابطٍ يربط بعضها بعضاً، وربما استغلقَ هذا الرَّبطُ، وهو قليل، وهذا ما سنتعرف عليه بالاستعانة بالبحث والتنقيب.

المبحث الأول: تعدُّد الأوجه النحوية في المفردات:

في هذا البحث نحاولُ الوقوفَ على آراء النَّحويين، في اختلافهم في إعراب كلمةٍ من كلماتِ القرآن الكريم، ونحاول أنْ نجدَ معنىً جامعاً، يكون مقصداً عاماً للآية، وذلك من خلال تحليل كلماتهم، وإبراز معنى كلِّ إعراب، ثم ننظرُ في معنى جامعٍ، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

وممّا وقفنا على أقوال النَّحويين فيه ما جاء في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيكَ فَلَا يَكُن فِي صَدرِكَ حَرَج مِّنهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكرَىٰ لِلمُؤمِنِينَ﴾ [سورة الأعراف:٢]، وَردت في قوله تعالى: ﴿وَذِكرَىٰ لِلمُؤمِنِينَ﴾ وجوهٌ عديدةٌ في النَّصب، والرَّفع، والجرّ نذكرها على التّوالي:

الوجه الأول: النَّصب، وفيه ثلاثةُ أقوال: القول الأول: أنْ تُعربَ حالاً من الضَّمير في ﴿أُنزِلَ﴾، وما بينهما اعتراض. ذكر هذا الوجه العكبري (ت ٦١٦هـ)[٤]، والضَّمير في ﴿أُنزِلَ﴾، عائدٌ على ﴿كِتَٰبٌ﴾، فيكون المعنى: الكتابُ المُنزلُ في حال كونِه ذكرى للمؤمنين، لا يكن في صدرك حرج منه. وتعقَّب العُكبريَّ السَّمينُ الحَلبي(ت٧٥٦هـ) في هذا الوجهِ، بقوله: ((وهذا سهوٌ، فإنَّ الواو مانعةٌ

من ذلك، وكيف تدخل الواو على حالٍ صريحة؟))[٥]، وهو اعتراض صحيح، فـ(واو الحال) لا تدخلُ إلا على الحال الجملة، ولا تدخلُ على الحالِ المفردِ، فضلاً عن تَقييد الكتابِ بأنَّه ذكرى فحسب، وأخرجَ الإنذارَ.

والقول الثاني من النَّصب: أنْ يكونَ معطوفاً على موضع ﴿لِتُنذِرَ﴾، والمعنى: لِتنذرَ وتذكِّرَ[٦]، بمعنى أنَّه منصوبٌ؛ لأنَّه مفعولٌ لأجله، والتَّقدير: للإنذارِ، وللذِّكرى ((كما تقولُ: جِئتُك للإحسان، وشوقاً إليك))[٧]، فالكتابُ المُنزلُ هو للإنذارِ وللذكرى.

والثالث من أقوال النَّصب: أنَّه مفعولٌ مطلقٌ بإضمار فعلهِ معطوفاً على ﴿لِتُنذِرَ﴾، والمعنى: لتنذرَ وتذكِّرَ المؤمنينَ تَذكيراً[٨]، وفيه التَّأكيدُ على التَّذكير، مع الإنذار بهذا الكتابِ المُنزَل.

الوجه الثاني: الرَّفع، وفيه رأيان: الأول وهو رأي الكوفيين: عطفٌ على ﴿كِتَٰبٌ﴾[٩] فيكون المعنى: كتابٌ أُنزل إليك، وذكرى للمؤمنين، فلا يكن في صدْرِك حرجٌ منه، أو بتعبير الفراء(ت٢٠٧هـ): ((كتابٌ حقٌّ وذكرى للمؤمنين))[١٠]. والثاني عند البصريين: خبر لمبتدأ محذوف، والتَّقدير: هو ذكرى للمؤمنين[١١]، وبذلك يكونُ وصفاً للكتاب، ولا شكَّ في أنَّ الرَّأيينِ بمعنًى واحدٍ، فالرأيُ الأول: (الذكرى) معطوفةٌ على (الكتاب) وما من شَكٍّ في أنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه يشتركانِ في المعنى، فإذا قلت: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو)، فالمعطوفُ والمعطوفُ عليه يشتركانِ في الإعرابِ المعنى لمجيئهما معاً، فالمعطوفُ والمعطوفُ عليه يشكِّلان انسجاماً للنَّصِّ، وتَماسكا في المعنى، والرأي الثاني من الرَّفع: (هو ذكرى) فإنَّه وصفٌ للكتابِ وبذلك يتحقَّقُ الاشتراكُ للمعنيين في الرَّفع، إذ لا

منافاةَ بينهما، ولا تقاطعَ في المعنى، بل يؤدِّيان إلى توكيد المعنى العام، وهو أنَّ الكتابَ منذرٌ ومذكِّرٌ.

الوجه الثالث الجرّ: وفيه وجهان أيضاً: الأول: أنْ يكون معطوفاً على محلِّ ﴿لِتُنذِرَ﴾؛ لأنَّ معناه: للإنذار، فيكون المعنى: للإنذار والتذكير[١٢]، وهذا الوجه يؤدِّي إلى المعنى عينه الذي يؤدِّيه في حالِ النَّصب، عطفاً على الذكرى، وهو تنذر وتذكر؛ والفرق هو أنَّ النَّصبَ عطفٌ على اللفظ، والجرَّ عطفٌ على المحلِّ، وكلاهما بمعنى الإنذار والتذكير، وهو ما يؤيِّدُ تحقيقَ ترابط المعنى. ولذلك قال أبو حيَّان عن وجهي النَّصب والجرِّ أنَّهما بمعنًى[١٣].

الثاني من وجوه الجرّ: أنَّه معطوف على الهاء في ﴿لِتُنذِرَ بِهِ﴾، ذكره العكبري، وذكرَ أنَّه وجهٌ ضعيفٌ؛ لعدم تكرار حرف الجرِّ[١٤]، ويكون المعنى على هذا الرأي: لِتُنذرَ به؛ أي بالكتاب لِتُنذرَ بالذكرى، وهو من الضَّعف بمكان؛ لأن المعنى يأباه؛ ذلك أنَّه يفرِّق بين الكتاب والذكرى.

ومهما يكن من أمرٍ لو نظرنا إلى هذه المعاني المُحتَملةِ والمُتعدِّدةِ، في كلِّ وجهٍ من الوجوه نجدها متقاربة جميعاً كما أوضحنا ذلك، وتكادُ تكون بمعنىً واحدٍ، فهي لا تَخرج جميعاً عن جعل الذكرى وصفاً للكتاب أو عطفاً على الإنذار، ومُتعلِّقةً بالكتاب سواءٌ أكان بالنَّصب أم بالرَّفع أو كان بالجرِّ، وبذلك تكون الأوجهُ النَّحوية جامعةً لمعنىً واحدٍ، ولم تكن متقاطعة الدَّلالة، هو أنَّ الكتاب الذي أُنزل على النبيِّ صلى اللهُ عليه وآله، فيه الإنذارُ والتَّذكيرُ، فجميعُ الأوجهِ النَّحويةِ يكمِّلُ بعضُها بعضاً من حيث الدَّلالة لعدمِ تقاطُعِها.

ومن المفرداتِ التي تحتملُ أكثرَ من وجهٍ إعرابي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ

قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ [سورة النساء، من الآية:٩٢]، إذْ وردتْ في قوله تعالى ﴿خَطَأً﴾ آراءُ متعددةٌ، نذكرها كما يأتي:

الرأي الأول: أنْ تُعربَ حالاً[١٥]، وعلى هذا الرأي يكونُ المعنى: ((وما كان له أنْ يقتلَ مؤمناً في حالٍ من الأحوالِ إلا في حالِ الخطأ))[١٦].

الرأي الثاني: أنْ تُعربَ مفعولاً لأجله[١٧]، والمعنى: ((أي ما يَنبغي له أنْ يقتله لِعلةٍ من العِلل إلا للخطأ وحده)[١٨].

والرأي الثالث: أنْ تُعربَ نائباً عن المفعولِ المطلق، أو بتعبير صاحب الكشاف ((وأنْ يكون صفةً للمصدر: (إلا قتلاً خطأً)))[١٩].

والرأي الرابع: يُعرب استثناءً. وقد ذهبوا في هذا الرأي مذاهبَ شتَّى، فمنهم من ذهبَ إلى أنَّ الاستثناء في هذه الآية مُنقطعٌ[٢٠]، يقول أبو عبيدة(ت٢٠٩هـ): ((وهذا كلام تَستثني العربُ الشَّيء مِن الشَّيء، وليس منه، على اختصارٍ وضميرٍ، وليس لمؤمنٍ أنْ يقتلَ مؤمناً على حالٍ إلّا أنْ يقتلَه مخطئاً))[٢١]، فقوله: تَستثني العربُ الشَّيء من الشَّيء وليس منه، دليلٌ على أنَّ الاستثناءَ منقطعٌ، وذهب العُكبري إلى أنَّ المعنى: (لَكِنْ إِنْ قَتَلَ خَطَأً فَحُكمُهُ كَذا)[٢٢]، فجعل (إلا) بمعنى: (لكن)، ومجيؤها كذلك مذهب سيبويه، الذي ذهب أنَّ هذا الضربَ كثيرٌ في القرآن الكريم[٢٣].

وقيل إنَّ (إلا) ليست بمعنى: (لكن)، وإنَّما بمعنى الواو، والتقدير: وما كان لمؤمنٍ أنْ يَقتُلَ مؤمناً عَمداً ولا خَطأً[٢٤]، ونسبَ السَّمينُ الحلبيُّ هذا الرأي إلى أبي عبيدة[٢٥]، الذي استدلَّ عليه بقول الشَّاعر[٢٦]:

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُه أَخُوهُ...لَعَمْرُ أَبيكَ إلا الفَرقَدانِ

ولم أجدْهُ في مجاز القرآن بهذا

المعنى، بل ذكر الشَّاهد الشِّعري لقولِ من زعم أنَّ قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُم﴾ [سورة النساء، من الآية:٦٦]، إذ بيَّن أبو عبيدة أنَّ منهم من ذهب إلى أنَّ ﴿ما فَعَلُوهُ﴾ بمعنى: (ما فَعلَهُ)، ثم ساقَ البيتَ شاهداً على ذلك[٢٧].

ومهما يكن من أمرٍ فقد ذكر الفراءُ(ت٢٠٧هـ) هذا الرأي وضعّفه، بقوله: ((فهذا صوابٌ فِي التَّفسير، خطأٌ فِي العربية، إنَّما تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عَطفتها على استثناء قبلها، فهنالكَ تصيرُ بمنزلة الواو، كقولك: (لي على فلانٍ ألفٌ إلا عشرةٌ إلا مائةٌ)، تُريدُ: (إلّا) الثانية أنْ ترجع على الألف، كأنَّك أغفلتَ المائةَ، فاستدركتها فقلت: اللهمّ إلا مائة، فالمعنى: له عليَّ ألفٌ ومائة))[٢٨] وضعَّفه النَّحاس(ت ٣٣٨هـ) أيضاً في كتابه (إعراب القرآن)[٢٩].

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الاستثناء في الآية مُتَّصلٌ، وليس مُنقطعاً، وفي هذه الحال تكون (كان) في الآية بمعنى (وجد)، يقولُ ابنُ عطيَّة (ت٥٤٢هـ): ((ويتَّجه في معنى الآية وجهٌ آخر، وهو أنَّ تقدَّر (كانَ) بمعنى: (استقرَّ) و(وَجد)، كأنَّه قال: وما وَجد، ولا تقرَّر، ولا سَاغ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إلا خَطَأً، إذ هو مغلوبٌ فيه أحياناً، فيجيء الاستثناءُ على هذا غيرِ مُنقطِع))[٣٠]. وعلى هذا القولِ يكونُ الاستثناءُ حقيقياً، جاء بصيغةِ النَّفي المُبالَغِ فيه، وهي صيغةُ الجُحودِ، ولذلك عدّهُ ابنُ عاشور أحسنَ الوجوه[٣١].

ممّا تَنماز به هذهِ الأوجهِ الإعرابيةِ أنَّها جميعاً في النَّصب، وإن اختلفت فيها جِهةُ النَّصب وهو الحالُ أو المفعول المطلقُ أو المفعولُ لأجله أو الاستثناءُ، فإنَّ جميعَ الأوجهِ فيها بعد الاستثناء، فتقديرُ الحال وغيره إنَّما جاء بعد الاستثناء، وهو ما يُفسِّر سببَ

ورود النَّصب، ولم يذكروا وجهاً آخر كالرَّفع أو الجرِّ، فالاستثناء نصبٌ، يقول سيبويه في باب الاستثناء: ((باب لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصباً؛ لأنَّه مخرَجٌ ممّا أدخلت فيه غيره))[٣٢]، وما كان مُخرجاً لا يكون عمدةً، وإنَّما يكون فضلةً، ولذلك كلُّ الأوجهُ المُحتملةُ ليست عمدةً.

فهذه الأوجُهُ جَميعاً لا تخرجُ عن معنًى جامعٍ، تؤكِّدُ عليه الآراءُ جميعاً، وهو حرمةُ قَتلِ العَمدِ للمؤمن، وأمّا من قتلَ مُؤمناً خَطأً فعليه الدِّية، ولذلك ذهب محيي الدين الدرويش(١٤٠٣هـ) بأنَّ جميعَ الآراء مُتساوية في المعنى[٣٣]، وهو ما يؤسِّس إلى القولِ بأنَّ الأوجه الإعرابية تُحقِّقُ دلالةَ المعنى الواحد.

ومثله ما صُرّح بتساوي الأوجه النحوية ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾[سورة النساء، من الاية:٨١].

فقد ذكرَ الفرَّاء في قوله تعالى: ﴿طَاعَة﴾ على أنَّها مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والخبرُ مَحذوفٌ، وهو (مِنّا)، أو على تقديرِ مبتدأ، و﴿طَاعَة﴾ الخبر، إذ قال: ((وقوله: طاعَةٌ،الرفع على قولك: منّا طاعة، أو أمرك طاعة))[٣٤]؛ وقُدِّرتْ كذلك خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ، بقوله: ((أمرُنا طاعةٌ))[٣٥].

أمّا الزَّجاج(ت٣١١هـ) فقد ارتضى هذين التَّقديرين، وجعلهما بمعنى واحدٍ، بقوله: ((قال النَّحويون تقديره: أمْرنا طاعةٌ. وقال بعضهم مِنَّا طاعةٌ. والمعنى واحد، إلا أنَّ إضمارَ (أمرنا) أجمع في القصَّة، وأحسَنُ))[٣٦].

والسببُ في أنَّهما بمعنًى واحدٍ وهو الرَّفع، إذ لو وردت بالنَّصب لاختلفَ المعنى؛ وذلك أنَّ في الرَّفعِ الاخبارَ بأنَّه سيكون منهم طاعةٌ، وهم مُضمرون للمخالفة؛ بدليل ما بعده، وهو قوله: ﴿إِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾، فهم

يُبيِّتون غير الذي يقولون، ولو كانت نصباً على معنى المفعولِ المطلق وإضمارِ الفعل- كما أجازَ ذلك الزَّمخشريُّ(ت ٥٣٨هـ)- فيكون بمعنى: أطعناك طاعةً[٣٧]؛ لكان في كلامهم التَّأكيد؛ لأنَّ المفعولَ المُطلق هنا مؤكِّد، في حين هم يُضمرون خلافَ ما يقولون، ومثلُه في اختلاف المعنى بالرَّفع والنَّصب ما ذكره سيبويه في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ مَعذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُم﴾ [سورة الأعراف من الآية:١٦٤]، إذ قال: ((ومثلُه في أنَّه على الابتداء، وليس على فعلٍ، قولُه عزّ وجلَّ: ﴿قَالُواْ مَعذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُم﴾، لم يريدُوا أنْ يَعتذروا اعتذاراً مُستأنَفاً من أمرٍ لِيمُوا عليه، ولكنَّهم قيل لهم: (لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً؟) قالوا: (مَوْعِظتُنا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُم)، ولو قال رجلٌ لرجلٍ: (معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا)، يريدُ اعتذاراً، لنصب))[٣٨]، ولمّا وردت ﴿طَاعَة﴾ بالرَّفع كان مُطابقاً لِما يُضمرون، ففيه الإخبار لا توكيد، والوجهان اللذان ذكرهما الفرَّاء هما على الرَّفع فيهما إخبار لا توكيد فيه؛ إذ إنَّهم يُبيتون خلافَ ما يقولون، فلا يكون إلا الرَّفع، ولذلك يقولُ الفرَّاء: ((وأما قوله: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَة فَإِذَا بَرَزُواْ﴾، فإنَّ العربَ لا تقوله إلا رفعاً؛ وذلك أنَّ القومَ يُؤمرون بالأمر يكرهونه، فيقول أحدُهم: (سمعٌ وطاعةٌ)؛ أي قد دخلنا أوَّل هذا الدِّين على أنْ نسمعَ ونُطيعَ فيقولون: (علينا ما ابتدأناكم به)، ثُمَّ يخرجون فيخالفون))[٣٩]، ولذلك هما بمعنًى واحدٍ، وكان الوجهان يؤدِّيانِ إلى تحقيق المعنى المراد بيانه. وبذلك يتضّح ما في هذه الأوجهِ النَّحوية من تقاربٍ، ومن تمتينِ المعنى وتوثيقه، فلا تنافي ولا تباين بين هذه الوجوه بل يدعمُ بعضها بعضاً في تحقيقِ ترابط المعنى، وبيان المضمون الدَّلالي العامّ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ

مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [سورة البقرة، من الآية:١٠٩]، في قوله تعالى ﴿كُفَّارًا﴾، وجهان من الإعراب:

الوجه الأول: أنَّها تُعربُ مفعولاً ثانياً للفعل ﴿يَرُدُّونَكُم﴾[٤٠]، وهذا الوجه على جعلِ الفعلِ (ردَّ) بمعنى: (صيَّر)، والمعنى: ودّ كثيرٌ من أهلِ الكتاب لو يصّيرونكم كفاراً؛ أي مُرتدين من بعد إيمانكم. واستشهدَ النَّحويون بقول الشَّاعر[٤١]:

رَمى الحِدْثانِ نِسوَةَ آلِ حَربٍ
بِمِقدارٍ سَمَدنَ لَهُ سُمودا
فَرَدَّ شُعورَهُنَّ السودَ بيضاً
وَرَدَّ وُجوهَهُنَّ البيضَ سودا

على مجيء (ردَّ) بمعنى: (صيَّر)[٤٢]، ورفضَ ابنُ الشَّجري (ت٥٤٢هـ) أنْ تكونَ (ردَّ) ممّا تقتضي مفعولين، خلافاً لكثيرٍ من النَّحويين[٤٣]. وهو رأيٌ صحيحٌ؛ فالفعل (ردَّ) لا يأتي بمعنى: (صيَّر)، وإنَّما بمعنى (رجَعَ)، وهذا الفعلُ لا يَنصبُ مفعولين، يقول ابن فارس(ت٣٩٢هـ): ((الرَّاء والدَّال أصلٌ واحدٌ مطّردٌ منقاس، وهو رَجْعُ الشَّيء، تقول: ردَدْتُ الشَّيءَ أرُدُّه ردّاً))[٤٤]، وأما البيت: فردّ شعورهنّ السُّود بيضاً، فبيضاً تُعرب حالاً.

والوجه الثاني: أنْ تُعربَ حالاً من الكاف والميم في ﴿يَرُدُّونَكُم﴾[٤٥]، ويكون المعنى على هذا الوجه: ودَّ كثيرٌ من أهل الكتاب لو يردّونكم كافرين؛ أي مرتدِّين من بعد إيمانكم، وهذا الوجه قدَّمه العُكبري، والألوسي على الرأي الأول[٤٦]، عازياً الآلوسي السَّببَ إلى الدَّلالة المُحتملة فيه، بقوله: ((يُفيد مقارنة الكفر بالردِّ، فيُؤذَن بأنَّ الكفرَ يحصلُ بمجرد الارتداد، مع قطع النظر إلى ما يردّ إليه، ولذا لم يقل: (لو يردّونكم إلى الكفر)، وجَوَّز أنْ يكونَ حالاً من فاعل ﴿وَدَّ﴾، واختار بعضهم أنَّه مفعول ثانٍ لـ﴿يَرُدُّونَكُم﴾ على تضمين الرَّدِّ معنى التَّصيير، إذ

منهم من لم يكفرْ حتى يردّ إليه فيحتاج إلى التَّغليب))[٤٧]. وقد رفضَ هذا الوجه كلٌّ من أبي حيَّان، والسَّمين الحلبي، مُحتجَّينَ بأنَّ الحالَ مستغنىً عنها في أغلب مواردها[٤٨].

والحقُّ أنَّ هذا الذي قالا به فيه ضعفٌ؛ لأنَّ الحالَ لا يُستغنى عنها بأيِّ حالٍ من الأحوال، فقولك: جاء زيدٌ ضاحكاً، لا تستطيع أنْ تحذفَ الحالَ، وتكتفي بـ (جاءَ زيدٌ)؛ لأنَّ الإخبارَ لم يكنْ عن مجيء (زيد) فحسب، وإنَّما كان عن الكَيفية التي جاء عليها، وهذا الذي ذكرناه يَتماشى مع ما يذهب إليه المحدثون، من أنَّ المعنى حاكمٌ على الصَّنعة النَّحوية، وأنَّه من المُهم بمكانٍ أنْ ندرسَ العِبارات على أساس المعنى يقول د. فاضل السامرائي: ((إنَّ دراسة النَّحو على أساس المعنى، علاوة على كونها ضرورة فوق كلِّ ضرورة، تُعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة، وتكسبه جِدَّة وطرافة، بخلاف ما هو عليه الآن من جفافٍ وقسوة))[٤٩].

ومهما يكن من أمرٍ إذا نظرنا إلى الوجهين كليهما، نجدُ أنّ الدَّلالةَ الكليَّةَ متقاربةٌ، سواءٌ أكان ﴿كُفَّارًا﴾ حالاً أم مفعولاً ثانياً، فإنّ الآية تشيرُ إلى تَمنِّ كثيرٍ من أهلِ الكتابِ لو يَرجعُ المسلمون كُفَّاراً، حسداً منهم، يقول المراغي (ت١٢٧١هـ): ((وهي أنَّ كثيراً منهم يودُّون لو ترجعون كفاراً حسداً لكم ولنبيّكم، فهم لا يكتفون بكفرهم بالنَّبي صلى الله عليه وآله وسلَّم، والكيد له بنقض ما عاهدهم عليه، بل يحسدونكم على نعمة الإسلام، ويتمنونَ أنْ تُحرموا منها))[٥٠]. وبذلك يتَّضح أنَّه لا تعارضَ بين الوجهين من حيث المعنى بل يؤدِّيان إلى تمتينِه وتقريره.

المبحث الثاني: تعدُّد الأوجه النَّحوية في الجُمل وأشباه الجُمل:

في هذا المبحث نحاول أنْ نتتبَّع

آراءَ النَّحويين في إعرابهم الجُمل، وأشباه الجُمل وهي الظرفُ، أو الجار والمجرور، وإن كان المخزومي يرفض تسميةَ أشباه الجمل، ويذهب إلى أنَّ أشباه الجمل هي جملٌ حقيقيةٌ، وسمَّاها بـ(الجملة الظرفية)[٥١]، وليس هذا موضع بحثنا ولكن أردنا أن نشير إلى اختلاف المصطلح، وإن كان المشهور عند المُتقدمين، و المُتأخرين ما أثبتناه في العنوان، ومهما يكن من أمر فقد وقفنا على أقوال النَّحويين في الجمل وأشباهها، وتلمَّسنا المعاني الرَّابطة بينها، والدَّلالات الجامعة التي تؤكِّد على هذا المعنى العام فيها.

أولاً: تعدُّد الأوجه النَّحوية في الجمل: منه قوله تعالى: ﴿لَا تُبۡقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [سورة المدّثر:٢٧]، في هذه الآية المُباركة ذكر العُكبري في جملة ﴿لَا تُبۡقِي﴾ ثلاثة أوجه من الإعراب: الوجه الأول: أنَّها تُعربُ حالاً من ﴿سَقَرُ﴾ في قوله تعالى:﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سَقَرُ﴾ [سورة المدّثر:٢٨]، والعاملُ فيها معنى (التَّعظيم)[٥٢]، و(التَّعظيم) يُستفاد من الاستفهام[٥٣] الذي في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سَقَرُ﴾، والمعنى على ماذكره السَّمين الحلبي:((استعظموا ﴿سَقَر﴾ في هذه الحال))[٥٤].

والوجه الثاني: أنَّها جُملة مُستأنفة[٥٥]، أي استؤنفت الجملة بعد الجملة الاستفهامية. والوجه الثالث: ذكره ابنُ عاشور، وهي أنْ تُعربَ بدلَ اشتمال من قوله: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سَقَرُ﴾، والمعنى: ((وجملةُ ﴿لا تُبقِي﴾ بدلُ اشتمال من التَّهويل الذي أفادتهُ جملةُ ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سَقَرُ﴾، فإنَّ من أهوالِها أنَّها تُهلك كلَّ من يصلاها))[٥٦].

ونحن إذا أردنا أنْ نتلمَّس من هذه المعاني معنى جامعاً، بحيث لا يؤدِّي إلى الإخلال بمعنى الآية، وإنَّما معنى عام، ذو دَلالة كُلِّية، نفهمه من سياق الآية، ومن أقوال العلماء فيها،

نجدُ أنَّ المعاني تشير إلى حقيقة وهي عِظم أمرِ سقر، وما يجري فيها من أهوال، فالمعنى الأول في الحال العامل فيه (التَّعظيم) المُستفاد من الاستفهام في قوله ﴿وَمَآ أَدرَىٰكَ مَا سَقَرُ﴾، والمعنى الثاني وهو الاستئناف، فالجملة الاستئنافية من معانيها هو البيان، كما قرَّر ذلك أحدُ الباحثين في الجملة المستأنفة(٥٧).

ويعضدُ هذا المعنى ما قاله الشَّوكاني في الاستئناف: ((والجملةُ المستأنفة لبيانِ حَالَ سَقَرَ))(٥٨)، فقوله: لبيان حال سقر، يؤكد معنى أنَّ الاستئناف يفيد البيان، والبيان هنا هو حال عِظم سقر، وشدّة هولها. ويزيد هذا المعنى تأكيداً أنْ نجد أنَّ الجملة الاستئنافية لا تعني أنَّها منقطعةٌ عمّا قبلها من كلام، وإنَّما سمّيت مُنقطعة لانقطاعها عمّا قبلها في الإعراب فحسب، وفي هذا المعنى يقول الدُّسوقي(ت١٢٣٠هـ): ((المراد بانقطاعها عما قبلها عدم تعلقّها بها تعلّقاً صناعياً باتباع او إخبار أو حالية))(٥٩)، فلا يضرّ الارتباط في المعنى إذ ((يدورُ في فلك الاستئناف ومحاسنه، ما نراه من المُناسبة بين الآيات، والسور وهو من الموضوعات الدَّقيقة، اللطيفة جداً في القرآن الكريم))(٦٠).

وكذلك معنى الاشتمال، فإنَّها جاءت لبيان التَّخويف والتَّهويل، كما ذكرنا كلام ابن عاشور، فالمعاني متقاربةٌ، وتؤدِّي بطبيعة الحال إلى تقوية المعنى، وترابطه.

ومن ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾[سورة البقرة، من الآية:١٦٥]

وردت في تأويلِ هذه الآية وجوه نحوية في جملة ﴿يُحِبُّونَهُمْ﴾ في الرَّفع والنَّصب، أمّا الرَّفع فعلى جعلها صفة لـ (من) فتكون نكرةً، وليست

موصولة[٦١]، والضَّمير الذي في ﴿يُحِبُّونَهُم﴾ يعودُ عليها، حملاً على المعنى، يقول أبو حيان: ((وَأَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى ﴿مَن﴾ جَمْعاً عَلَى المَعنى))[٦٢] واستشهدوا لمجيء ﴿مَن﴾ نكرةً، بقول كعب بن مالك[٦٣]:

فكَفَى بِنا فَضْلاً عَلى مَن غيرِنا
حُبُّ النَّبيّ مُحَمَّدٍ إيّانا

فـ(من) نكرةٌ موصوفةٌ بـ (غيرنا)، يقول سيبويه: ((باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بُني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة (رجل). وذلك قولك: (هذا مَن أعرف منطلقاً)، و(هذا مَن لا أعرف منطلقاً)؛ أي هذا الذي علمتُ أنِّي لا أعرفه منطلقاً. وهذا ما عندي مَهيناً، و(أعرف) و(لا أعرف) و(عندي) حشوٌ لهما، يتمّانِ به، فيصيران اسما كما كان الذي لا يتمّ إلا بحشوه. وقال الخليل رحمه الله: إنْ شِئتَ جعلتَ (مَن) بمنزلة إنسان، وجعلت (ما) بمنزلة (شيء) نكرتين، ويصير (منطلقٌ) صفة لمن ومَهينٌ صفة لَمَا. وزعم أنَّ هذا البيت عنده مثل ذلك، وهو قول الأنصاري:

فكَفَى بِنا فَضْلاً عَلى مَن غيرِنا
حُبُّ النَّبيّ مُحَمَّدٍ إيّانا))[٦٤]

فأوّل (مَن) بحيٍّ، وكذلك ما ذكره الرُّماني(ت٣٨٤هـ) في هذا الباب، يقول: (مررتُ بمن خيرٍ منك)، يريد بإنسانٍ خيرٍ منك[٦٥]، وعلى هذا يكونُ تأويل الآية: ومن الناسِ قومٌ محبّون للأصنام من يتَّخذهم أنداداً؛ أي شركاء بسبب حُبِّهم لهم.

والنَّصب يكون على وجهين:

الأول: أنْ تُعربَ حالاً من الضَّمير المُستتر في ﴿يَتَّخِذُ﴾[٦٦]، والضَّمير المستتر تقديره يعود على (مَن) الموصولة. فيكون التقدير: من يتَّخذ في حال كونهم يُحبّونهم، وجاء جمعاً؛ لأنَّ الضَّميرَ في ﴿يُحِبُّونَهُم﴾ عائدٌ للأنداد،

يقول السَّمين الحلبي: ((أنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في ﴿يَتَّخِذُ﴾، والضميرُ المرفوعُ عائدٌ على ما عادَ عليه الضميرُ في ﴿يَتَّخِذُ﴾، وجُمِعَ حَمْلاً على المعنى))[٦٧].

والثاني من أوجه النَّصب أنْ تُعربَ صفةً لـ﴿أَندَادا﴾ [٦٨]، وهو أظهرُ الأوجه معنًى؛ إذ تكون دلالتُه: ومنهم من يتَّخذ من دونِ الله أنداداً مُحَبَّين أو محبوبين كحبِّ الله تعالى.

ولا يخفى ما في هذه الأوجه جميعاً من تقارب المعنى وتوكيده، إذ إنَّ جميعَ الوجوه تُعطي معنى كلياً، ودلالةً عامةً، فالمعنى العام للآية يُشيرُ إلى بعض النَّاس الذين يُحبون الأصنام كحُبِّ المؤمنين لله تعالى، يقولُ المُبرّد على ما ذكره السَّمعاني(ت٤٨٩هـ) في تفسيره: ((قَوْله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ قَالَ أَبُو الْعَبَّاس الْمبرد النَّحْوِيّ(ت٢٨٥هـ): معنى قَوْله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ أَي: يحبونَ آلِهَتهم كحُبِّ الْمُؤمنِينَ لله، وَقيل معناه: يحبونَ الأصْنَامَ، كَمَا يحبونَ اللهَ؛ لأَنَّهم أشركوها مَعَ الله))[٦٩].

ثانياً: تعدُّد الأوجه النَّحوية في أَشباهِ الجُملِ:

ومن أمثلةِ شُبْهِ الجُملة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٢٦٤].

ورد في شبهِ الجملةِ من الجارِّ والمجرورِ في قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي﴾ وجهانِ من الإعراب: الوجه الأول: أنَّها في موضع نصب نعتٍ لمصدرٍ محذوفٍ [٧٠]، والتَّقدير: لا تُبطلوا الصدقاتِ إبطالاً كإبطال الذي يُنفقُ مالَه[٧١]. فالصدقات تبطل بالمن والأذى كما يُبطِل المرائي نفقته بالمراءاة، فمَن يتبع صدقاتهِ بالمنِّ والأذى، تبطل صدقاته كما تَبطل صدقاتُ المرائي فكلاهما لم يكن لوجه الله تعالى.

الوجه الثاني: أنْ تُعربَ حالاً

من فاعلِ ﴿ تُبطِلُواْ ﴾، والمعنى: لا تُبطلوا الصدقاتِ مُشبهين الذي يُنفقُ مالَه[٧٢]، فالصدقات تبطلُ في حال أشبه الذي ينفق ماله مراءاة للناس، والنَّاظر في هذينِ الوجهينِ يجدُ للوهلة الأولى الجمعَ بينهما دلالياً ممكناً، بل يجدهما يؤدِّيان معنًى واحداً؛ ذلك أنَّ النعت والحال يرفعان ما يكتنفُ الوصفَ من إبهام[٧٣]، فكلاهما يرفعان الإبهام عن الذي تبطلُ صدقاتُه بالمنِّ، إذ إنَّ حالَه كحالِ المنفقِ مالَه مراءاة أو هو مشبهٌ للمنفق ماله مراءاة، وفي الوجهين تبطلُ صدقاتُه سواء كان نعتاً أو حالاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[سورة يوسف:١٠٨].

في هذه الآيةِ الكريمةِ تعدَّدتِ الأوجُهُ في قوله تعالى ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ وإعرابُها على النحوِ الآتي:

الأول: أنْ تُعربَ حالاً من الضَّمير في ﴿ أَدعُوَاْ ﴾[٧٤] والمعنى: أَدعو مستيقناً؛ ذلك لأنَّ ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ فُسِّرت بـ مستيقناً[٧٥]؛ أي أدعو وأنا على يقين، أنا ومن اتبعني، وعلى هذا القول يكون قوله تعالى: ﴿إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ كلاماً واحداً، والمعنى: ((أدعو على بصيرةٍ، لا على غير بصيرة))[٧٦] بمعنى يدعو على حجَّةٍ وبرهانٍ، لا على هوى. فالدَّعوة على برهان ويقين، فهو يدعو وهو في حال كونه على بصيرةٍ، فدعوتُه صادقةٍ.

الثاني: أنْ تُعربَ ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ خبراً مُقدَّماً، وقولُه ﴿أَنَا﴾ يُعربُ مبتدأً مُؤخَّراً[٧٧]، وهذا القول مبنيٌّ على أنَّ الكلام تمَّ على قوله تعالى: ﴿أَدْعُو إِلَى اللهِ﴾، ثم استؤنف الكلام على قوله: ﴿ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾، والمعنى ((بأنَّه ومن اتبعه على حُجَّةٍ وبرهانٍ، لا على هوى))[٧٨]، فهو يدعو إلى الله، وهو ومن اتبعه على حُجَّةٍ وبرهانٍ، ولا شكَّ في أنَّ المَعنيينِ يؤولانِ إلى مآلٍ

واحدٍ، ويحقّقان المعنى المقصود، فأدعو مستيقناً، أو أدعو وأنا على يقين أنا ومن اتبعني يؤدِّيان إلى الغرض نفسه.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث نودُّ أنْ نُشير إلى نقطةٍ مهمةٍ فيما يخصُّ الأوجُهَ النَّحويةَ في القرآن الكريم، والتي كانت ثمرةَ هذا البحثِ، وهي أنَّ الأوجُهَ النَّحويةَ مهما تعدَّدت ترتبطُ جَميعاً برباطٍ وثيقٍ، يجمعُ وشائجَ المعنى، فيكون سَبَباً لتحقيقِ المعنى العامِّ، فاختلافُ موقعِ الكلمةِ الواحدة داخلَ النَّصِّ سواءٌ أكان إعرابُها بدلاً أم حالاً أم مفعولاً به، فالمعنى العام قد يكون هو من يؤسِّسُ إلى ربطِ تلك الأوجُهِ، ومن العلماء مَن صرَّحَ كما أوضحنا بأنَّ الأوجُه النَّحوية في موضع ما بمعنى واحد، ولذلك بعد الاطِّلاع على الأوجُهِ الإعرابية وجدنا أغلب هذه الأوجه متقاربةً في معانيها، ومتجانسةً فيما بينها، وبيَّنا بما لا يقبلُ الشَّكَّ قربَ هذه الأوجه دلالياً، مع التأكيدِ على أنَّ هذا القُربَ والاتفاقَ في هذه المعاني لا يعني التَّطابق التَّام، لأنَّه لو كان كذلك ما أدى إلى التَّعدد أساساً، ذلك أن هذه الأوجه كانت داعمة للمعنى محققة للترابط فيه.

وقد نجدُ التَّعددَ في بعضِ المواضعِ في وجهاتِ النَّظر الإعرابية، ويخفى علينا هذا التَّقارب ولكنَّه ضئيلٌ جداً، قياساً بالأمثلةِ الكثيرةِ التي تُبيِّنُ تحقيقَ التَّرابط بين المعاني.

وما الأمثلة التي سقناها، وبيَّنّاها بما يسمحُ به المقامُ إلا دليلٌ على انطباقها على الأساليب النَّحوية كذلك، ولذا فهي بحاجة إلى بحثٍ مستقلٍ، يُبيِّنُ تحقيقَ ترابطِ المعنى في المسائل النَّحوية، في التَّقديم والتأخير، والإضمار، والتَّقدير، وعود الضمير وغيرها من المسائل النَّحوية المعروفة، وما قدّمناه لم يكن ليكونَ لولا توفيق الله تعالى وإحسانه، والحمد لله ربّ العالمين.

الهوامش:

١- شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٣.

٢- ديوانه: ٤٠.

٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٨٠.

٤- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٥٥.

٥- الدر المصون:٥/ ٢٤٤.

٦- ينظر: معاني القران للفراء:١/ ٣٧٠، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٥٥.

٧- تفسير التبيان للطوسي:٤/ ٣٤٤.

٨- ينظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري:٢/ ٦٥٠، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب:١/ ٢٨١، ومعاني القرآن وإعرابه:٢/ ٣١٥، والكشاف:٢/ ٨٦، وتفسير أبي السعود:٣/ ٢١٠.

٩- ينظر: معاني القرآن للفراء:١/ ٣٧٠، وإيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٦٥٠، وإعراب القرآن للنحاس:٢/ ٢١٤.

١٠- معاني القرآن:١/ ٣٧٠.

١١- ينظر: إعراب القرآن للنحاس:٢/ ٢١٤، ومعاني القرآن وإعرابه:٢/ ٣١٥، والكشاف:٢/ ٨٦، والتبيان في إعراب القرآن:١/ ٥٥٥، وتفسير أبي السعود:٣/ ٢١٠.

١٢- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب:١/ ٢٨١، ومعاني القرآن وإعرابه:٢/ ٣١٥، والكشاف:٢/ ٨٦، والتبيان في إعراب القرآن:١/ ٥٥٥، وتفسير أبي السعود:٣/ ٢١٠.

١٣- ينظر: البحر المحيط:٥/ ١٠.

١٤- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٥٦.

١٥- ينظر: الكشاف:١/ ٥٤٨، وتفسير أبي السعود:٢/ ٢١٥، والدُّر المصون:٤/ ٦٩.

١٦- تفسير أبي السعود:٢/ ٢١٥.

١٧- ينظر: الكشاف: ١/ ٥٤٨، وتفسير أبي السعود:٢/ ٢١٥، والدُّر المصون:٤/ ٦٤.

١٨- الكشاف: ١/ ٥٤٨.

١٩- المصدر نفسه: ١/ ٥٤٨.

٢٠ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٣/ ٩٠، وإعراب القرآن للنحاس:١/ ٢٣٢، ومشكل إعراب القران لمكي بن أبي طالب:١/ ٢٠٥، والتبيان في إعراب القرآن:١/ ٣٨٠.

٢١- مجاز القرآن:١/ ١٣٦.

٢٢- التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٨٠.

٢٣- ينظر: كتاب سيبويه:٢/ ٣٢٥.

٢٤- ينظر: تفسير ابن عطية:٢/ ٢١٥.

٢٥- ينظر: الدُّر المصون:٢/ ١٧٨.

٢٦- البيت لعمر بن معدي كرب، ينظر ديوانه: ١٧٨.

٢٧- ينظر: مجاز القرآن: ١/ ١٣١.

٢٨- معاني القرآن:١/ ٨٩.

٢٩- ينظر: إعراب القرآن للنحاس:١/ ٢٣٢.

٣٠- تفسير ابن عطية: ٢/ ٩٢.

٣١- ينظر: تفسير التحرير والتنوير:٥/ ١٥٦.

٣٢- كتاب سيبويه: ٢/ ٣٣١.

٣٣- ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه:٢/ ٢٩٤.

٣٤- معاني القرآن:١/ ٢٧٨.

٣٥- معاني القرآن:١/ ٢٦٢.

٣٦- ينظر: معاني القرآن وإعرابه:٢/ ٨١.

٣٧- ينظر: الكشاف: ١/ ٥٣٩.

٣٨- كتاب سيبويه:١/ ٣٢٠.

٣٩- معاني القرآن:١/ ٣٩.

٤٠- ينظر: مشكل إعراب القرآن:١/ ٢٠٣،والتبيان في إعراب القرآن:١/ ٣٧٣، وتفسير أبي السعود:٢/ ٢٠١، والبحر المحيط:٣/ ٧١٠، والدر المصون: ٤/ ٣٧، وتفسير القرطبي:١٠/ ١٤١.

٤١- قائله عبد الله بن الزبير (ت٦٤هـ) ينظر: ديوان الحماسة للتبريزي:١/ ٣٩٠.

٤٢- ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك:٢/ ٥٤٨، وشرح ابن عقيل:٢/ ٤٢، والمقاصد النَّحوية:

٢/ ٨٧٤، وشرح الاشموني:١/ ٣٦٣.

٤٣- ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٦٨.

٤٤- مقاييس اللغة:٢/ ٣٨٦.

٤٥- ينظر: مشكل اعراب القرآن: ١/ ١٠٨، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٧٤، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٠٤.

٤٦- ينظر: التبيان في إعراب القرآن:١/ ١٠٤، وروح المعاني للآلوسي: ١/ ٣٥٥.

٤٧- روح المعاني: ١/ ٣٥٥.

٤٨- ينظر: البحر المحيط:١/ ٥٥٨، والدُّر المصون:٢/ ٦٧.

٤٩- معاني النحو:١/ ٨.

٥٠- تفسير المراغي: ١/ ١٩٠.

٥١- في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٦٠.

٥٢- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٥٠.

٥٣- ينظر: فتح القدير للشوكاني:٥/ ٣٩٣.

٥٤- الدُّر المصون:١٠/ ٤٥٤.

٥٥- ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/ ١٢٥٠.

٥٦- التَّحرير والتنوير:٢٩/ ٣١٢.

٥٧- ينظر: من أسرار الجملة الاستئنافية، د. أيمن عبد الرزاق:٩٦.

٥٨- فتح القدير للشوكاني:٥/ ٣٩٣.

٥٩- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٣/ ١٢٠.

٦٠- من أسرار الجملة الاستئنافية:٤٩.

٦١- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٨٨، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٣٤، وغريب إعراب القرآن للأنباري:١/ ١٣٣.

٦٢- البحر المحيط:٢/ ٨٥.

٦٣- ينظر ديوانه:٢٨٩.

٦٤- كتاب سيبويه:٢/ ١٠٥.

٦٥- ينظر: منازل الحروف للرماني:١/ ٣٦.

٦٦- إعراب القرآن للنحاس:١/ ٨٨، والتبيان في إعراب القرآن:١/ ١٣٤، والبيان في غريب إعراب القرآن

للأنباري:١/ ١٣٣، والدُّر المصون: ٢/ ٢٠٩، وتفسير ابن عطية: ١/ ٢٣٤.

٦٧- الدُّر المصون:٢/ ٢٠٩.

٦٨- إعراب القرآن للنحاس:١/ ٨٨، والتبيان في إعراب القرآن:١/ ١٣٤، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري:١/ ١٣٣، والدُّر المصون: ٢/ ٢٠٩، وتفسير ابن عطية: ١/ ٢٣٤.

٦٩- تفسير القرآن: ١/ ١٦٤، ولم أقف على قول المبرد.

٧٠- ينظر: مشكل إعراب القرآن:١/ ١٣٩، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٢٩، وتفسير أبي السعود: ١/ ٢٥٩.

٧١- ينظر: تفسير أبي السعود: ١/ ٢٥٩، وإعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش:١/ ٤٠٨.

٧٢- تفسير أبي السعود: ١/ ٢٥٩، والدُّر المصون: ٢/ ٢٨٥، والبحر المحيط: ٢/ ٦٦٢، وروح المعاني: ٢/ ٣٤.

٧٣- ينظر: الفوائد الضيائية للجامي:٢٦٥.

٧٤- ينظر: الكشاف:٢/ ٥٠٩، والتبيان في إعراب القرآن:٢/ ٧٤٧، والبحر المحيط:٦/ ٣٣٣، وروح المعاني:٧/ ٦٤.

٧٥- ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة:١/ ٣١٩، والتبيان في إعراب القرآن:٢/ ٧٤٧.

٧٦- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري:٢/ ٧٢٨.

٧٧- ينظر: الكشاف: ٢/ ٥٠٨، وتفسير أبي السعود: ٤/ ٣١٠، والبحر المحيط: ٦/ ٣٣٣.

٧٨- الكشاف:٢/ ٥٠٨-٥٠٩.

المصادر والمراجع:

١- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- ١٤٢١ هـ.

٢- إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣هـ) ط٤، دار الإرشاد للشؤون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، ١٤١٥ هـ.

٣- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الحسني العلوي(ت٥٤٢هـ) تحقيق محمود محمد الطناحي، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٤- إيضاح الوقف والابتداء: ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٥- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر -بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٦- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي بركات الانباري، تحقيق طه عبد الحميد، مراجعة مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للنشر، والهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.

٧- التبِّيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ) تحقق: علي محمد البجاوي، منشورات عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة-، ١٩٧٦م

١٣٦٩هـ

٨- التَّحرير والتَّنوير، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر -تونس- ١٩٨٤م.

٩- تفسير أبي السعود المسمى بـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي -بيروت.

١٠- تفسير القرآن، لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، ط١، دار الوطن، الرياض -السعودية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١١- تفسير القرطبي المسمّى بـ الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، دار الكتب المصرية -القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

١٢- تفسير المراغي لأحمد بن مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ)، ط١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م.

١٣- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، تحقيق أحمد عزو عناية، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٤- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

١٥- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١٣٠٨هـ - ١٩٨٨.

١٦- ديوان كعب بن مالك الانصاري، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، ط١، منشورات مكتبة النهضة بغداد، مطبعة المعارف بغداد، ١٩٦٦-١٣٨٦هـ.

١٧- رسالة منازل الحروف، لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي(ت ٣٨٤هـ)، تحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر -عمان.د.ت.

١٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، ط١، تحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية -بيروت، ١٣١٥ هـ.

١٩- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، دار الفكر - دمشق، ١٩٨٥م.

٢٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) ط١، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢١- شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، ط١، تحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر -القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٢- شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ) ليحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت ٥٠٢هـ) دار القلم -بيروت.د.ت.

٢٣- شعر عمر بن معدي كرب

الزبيدي، جمعه ونسقه جماع الطرابيشي، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥- ١٩٨٥.

٢٤- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٢٥- فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، ط١، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت- ١٤١٤ هـ.

٢٦- الفوائد الضيائية وهو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمان الجامي (ت٨٩٨هـ) تحقيق: إلياس قبلان، دار الشفاء، إسطنبول ٢٠١٥م.

٢٧- في النحو العربي، قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربين بيروت لبنان.١٤٠٦ه- ١٩٨٦.

٢٨- كتاب سيبويه، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٢٩- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، ط٣، دار الكتاب العربي -بيروت - ١٤٠٧ هـ.

٣٠- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت ٢٠٩هـ)، تحقق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى -القاهرة، ١٣٨١ هـ.

٣١-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب

العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ) تحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية -بيروت- ١٤٢٢ هـ.

٣٢- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، ط٢، تحقق: د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة -بيروت، ١٤٠٥هـ.

٣٣- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ط١، تحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي دار المصرية للتأليف.د.ت.

٣٤- معاني القرآن للأخفش، لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، ط١، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١١ هـ- ١٩٩٠م.

٣٥-معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) تحقق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب -بيروت، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.

٣٦- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -الأردن، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠ م.

٣٧-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، ط٦، تحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله دار الفكر -دمشق، ١٩٨٥.

٣٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد

الكبرى»، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

٣٩- من أسرار الجملة الاستئنافية، أيمن عبد الرزاق الشوا، ط١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٤٠- مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، ط٣، دار إحياء التراث العربي -بيروت، - ١٤٢٠ هـ.